وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

نسخة المواطن

موازنة عام 2026

كلمة رئيس الجمهورية العربية السورية

"اليوم نقف على أعتاب مرحلة جديدة، مرحلة البناء والإعمار التي نكتب فيها تاريخ سورية الجديد بأيدينا وجهدنا، لنداوي جراح سورية ونعيدها أقوى بسواعد أبنائها، والعمل على تعزيز مسار التعافي الاقتصادي، لننطلق للتنمية المستدامة الشاملة التي تنعكس خيراً على جميع أبناء سورية، مع التركيز على عودة النازحين والمهجرين إلى أرضهم".

كلمة وزير المالية

هَـم الموازنـة العامـة هـو المـواطن السـوري وتحسـين معيشـته، والمضـي بخطـوات متسارعة نحو التنمية الشاملة في كل المناطق والمحافظات.

نسـعى مـن خلـال موازنـة 2026 إلى تحسـين المـوارد لتـوفير التمويـل اللـازم للاحتياجـات والأولويات الرئيسية، مع تشجيع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار وضبط نمو الإنفاق بما يتناسب مع الموارد المتاحة من جهة ، ويساهم من جهةٍ أخرى في ضبط الدين العام.

جدول المحتويات:

- مقدمة 05
- مصطلحات مالية واقتصادية 07
- التحليل الاقتصادي 10
- أهداف الموازنة العامة للدولة ومستهدفاتها 18
- أبرز توجهات موازنة 2026 20
- القطاعات الحكومية 24
- أعمال وأنشطة ومستهدفات القطاعات الحكومية 28

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

مقدمة

عن نسخة المواطن

مقدمة عن نسخة المواطن

هي وثيقة مالية تلخص وتشرح المعلومات الأساسية الخاصة **بالموازنة العامة للدولة للعام المالي 2026م** في إطار توجه الحكومة نحو تعزيز الشفافية والتواصل مع المواطنين.

تُقدِّم **نسخة المواطن** ملخصا للتطورات المالية والاقتصادية، وتُسلّط الضوء على أبرز الإنجازات في عام 2025 م، وتوجهات ومستهدفات موازنة عام 2026 م والمدى المتوسط.

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

مصطلحات مالية واقتصادية

مصطلحات مالية تهمك...

ما هي الموازنة العامة للدولة؟

هي بنود تفصيلية توضح تقديرات لإيرادات الحكومة ونفقاتها على القطاعات المختلفة كالتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية خلال العام المالي المقبل والمدى المتوسط، كذلك توضح توجهات وسياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

فائض الموازنة

إيرادات > نفقات

عجز الموازنة

إيرادات < نفقات

الناتج المحلي الإجمالي:

إجمالي قيمة السلع والخدمات التي تنتج داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة.

ماهي الاستدامة المالية؟

الاستدامة المالية هي أن تُدير الدولة دخلها وإنفاقها وديونها بحيث تستطيع الاستمرار في تمويل الخدمات والتنمية لسنوات قادمة، دون الوقوع في عجز مزمن أو الاعتماد المفرط على الديون أو الموارد المؤقتة.

وهي أيضا ليست تقشُفاً، بل قدرة الدولة على الاستمرار في الإنفاق الذي يحمي الناس ويحفز النمو، ضمن مستويات آمنة من العجز والدين، بحيث لا ندفع اليوم فاتورة تؤذي الأجيال القادمة.

مصطلحات مالية تهمك...

ما هي الايرادات؟

جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الخزينة العامة للدولة بصورة قانونية ومنتظمة لتمويل النفقات العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ومنها الضرائب والرسوم والجمارك وحصة الدولة من النفط والغاز وفوائض القطاع الاقتصادي.

ما هي النفقات؟

هي إجمالي ما تنفقه الحكومة على قطاعاتها المختلفة، وتنقسم إلى:

النفقات الجارية

ما تنفقه الحكومة على الأجور والرواتب والبدلات وشراء السلع والخدمات وصيانة الممتلكات الحكومية وبرامج الضمان الاجتماعي والدعم الحكومي والمنح والإعانات والمصروفات التشغيلية الأخرى.

النفقات الاستثمارية

ما تنفقه الحكومة على مشاريع تطوير البُنى التحتية واقتناء الممتلكات الحكومية مثل الإنشاءات والمعدات والعقارات.

ما هو الدَّين العام والاحتياطيات الحكومية؟

الدين العام

هو إجمالي الالتزامات المالية التي تقترضها الحكومة من جهات داخلية أو خارجية لتمويل العجز في الموازنة أو لتمويل مشاريع تنموية واستثمارية، على أن تُسدَّد في المستقبل وفق آجال محددة وبشروط متفق عليها.

الاحتياطيات الحكومية

هي الأموال التي تحتفظ بها الحكومة لدى المصرف المركزي بهدف توفير غطاء مالي لمواجهة الطوارئ ودعم استدامة المالية العامة على المدى المتوسط والطويل.

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

التحليل الاقتصادي

الآفاق الاقتصادية والمالية

لماذا نحن متفائلون في عام 2026؟

لأن هناك عوامل قوية تدعم التحسن، وأهمها:

- **توحّد البلاد** وتحسن إدارة الاقتصاد والإجراءات، وهذا يساعد على تسهيل المعاملات ورفع كفاءة تقديم الخدمات.
- **عودة حقول النفط والغاز للعمل**، ما يعني طاقة أفضل للإنتاج والنقل والخدمات، ودعماً إضافياً للاقتصاد.
- **عودة السوريين تدعم الاقتصاد** :نتوقع عودة نحو مليون سوري اضافي خلال 2026، ما يزيد الطلب في السوق ويضيف خبرات ورأس مال يساعدان على تحريك الاقتصاد.
- **خدمات عامة أفضل:** نتوقع زيادة الإنفاق على استعادة وظائف الدولة الأساسية وتوسيع الخدمات العامة، مع تحسين القدرة على تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمة للمواطنين.
- **تحسن تدريجي في الطاقة:** نتوقع تحسناً تدريجياً في إمدادات الطاقة، بما في ذلك توقعات بزيادة إنتاج الغاز واستمرار تحسن الكهرباء.
- **نتوقع زيادة الاستثمارات** في البناء والإسكان، النقل، الطاقة، والسياحة. هذه القطاعات عادةً تخلق فرص عمل وتحرّك نشاطاً واسعاً في السوق.
- **فرص عمل ونشاط أكبر:** نتوقع نمواً اقتصادياً أعلى في 2026 وزيادة في حركة الأسواق وزيادة الأعمال والإنتاج وزيادة فرص العمل تدريجياً.
- **تحويلات ودخل الأسر:** نتوقع أن تتحسن التحويلات من الخارج مع تخفيف القيود المالية والسفر، وهذا ينعكس إيجاباً على دخل كثير من الأسر وعلى حركة الأسواق.
- **معاملات أسرع وكلفة أقل:** تحسين الروابط المالية والمعاملات قد يقلل كلفة التحويلات ويسرّع بعض الإجراءات، بما يدعم التجارة والأعمال.

الآفاق الاقتصادية والمالية

لماذا نحن متفائلون في عام 2026؟ (تابع)

- **تعزز الثقة بالنظام المصرفي والليرة السورية:** نتوقع تحسناً تدريجياً في الثقة بالقطاع المصرفي والعملة المحلية مع اتخاذ إجراءات تنظيمية وإصلاحية، وعودة الاندماج التدريجي مع النظام المصرفي العالمي، ما يدعم عودة الودائع، ويُسهم في استقرار المعاملات وتقليل الاعتماد على النقد خارج النظام المالي، إضافة إلى تهيئة البيئة لجذب الاستثمارات في القطاع المصرفي والمضي في إعادة هيكلة القطاع المصرفي العام.
- **تسارع التحول الرقمي واقتصاد المعرفة**: إطلاق مبادرات للتحول الرقمي لتحسين كفاءة الخدمات الحكومية وتسهيل تقديم خدمات المواطنين والأعمال، ويخلق فرصاً جديدة في قطاعات التكنولوجيا وريادة الأعمال، بما يعزز الإنتاجية ويجذب الاستثمارات.
- **موسم زراعي أفضل يدعم الاقتصاد**: بناء على موسم الامطار الجيد بعد سنوات من الجفاف، يقدر أن تسهم تحسن معدلات الأمطار في دعم القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج من الحبوب، ما ينعكس إيجاباً على الأمن الغذائي، ويخفف الضغوط على الأسعار، ويوفر فرص دخل إضافية في المناطق الريفية.

ما الذي قد يساهم في تأخير النتائج المتوقعة؟

رغم التفاؤل، هناك مخاطر يتم مراقبتها بدقة والتي قد تساهم في تأخير النتائج المتوقعة، مثل:

- **التوترات الجيوسياسية،** قد ينعكس على الاستقرار و الأسواق وأسعار المواد.
- **عودة ضغوط الأسعار (التضخم)** إذا زاد الطلب أسرع من قدرة الإنتاج والتوريد.
- **تأخر تنفيذ الإصلاحات وبناء القدرات** داخل المؤسسات، لأن جزءاً من النتائج يحتاج وقتًا وتنفيذاً منظماً.
- **عوامل عالمية** مثل ارتفاع تكاليف التمويل أو اضطراب التجارة، والتي قد ترفع الكلف أو تؤخر بعض المشاريع.

الآفاق الاقتصادية والمالية

السياق الاقتصادي الكلي والتوقعات

الملخص

يتجه الاقتصاد السوري على مسار التعافي وإعادة الإعمار، مع توقع تسارع النمو إلى نحو قد يتجاوز 10% في عام 2026.

في عام 2025، شهدت سورية تحسناً ملحوظاً في معنويات المستهلكين والمستثمرين، وإعادة الاندماج بالاقتصاد العالمي. أسهم الاستقرار الذي تحقق نتيجة تحرير سورية، إلى جانب التزام الحكومة باستقرار سعر الصرف، وضبط التضخم، ووضع حد لحالات العجز المفرطة، في استعادة ركائز الاستقرار الاقتصادي والمالي.

سيكون عام 2026 أول عام كامل تُزال فيه إلى حد كبير العوائق الهيكلية أمام النمو (العقوبات، التجزئة والعزلة الدولية)، بما يخلق إمكانات كبيرة للنمو. ويعزز ذلك التزام الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص وتهيئة بيئة استثمارية مشجعة، بما في ذلك قانون ضريبي جديد تنافسي.

السياق الدولي

على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين عالمياً والتطورات الإقليمية غير المواتية، فإن السياق الدولي داعم بشكل معتدل للنمو الاقتصادي في سورية. إذ تُظهر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصادات الأوروبية – التي تمثل غالبية تجارة سورية الدولية – نمواً مستقراً على المدى المتوسط. ومن المرجح أن يدعم ذلك الطموحات السورية، لا سيما في جذب الاستثمار وإحياء قطاع السياحة.

أظهرت اقتصادات المنطقة العربية قدرة على الصمود الاقتصادي في عام 2025، مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي عند 3.3%. وقد استفادت الدول المصدِّرة للنفط من ارتفاع الإنتاج النفطي، فيما استفادت الدول المستوردة للنفط من انخفاض الأسعار عند 69 دولاراً للبرميل. ومن المتوقع أن يستفيد الاقتصاد الإقليمي من تعافٍ في السياحة، وزيادة تدفقات التحويلات المالية من الخارج، وتحسّن أداء القطاع الزراعي، واستمرار التقدم في الاستقرار الكلي والإصلاحات، بما يقود إلى نمو قدره 3.7% في عام 2027. كما يُتوقع أن ينمو الاقتصاد الأوروبي بصورة مستقرة.

ومع ذلك، توجد مخاطر خارجية على التوقعات، مدفوعة باستمرار التوترات الإقليمية ومخاطر عدم الاستقرار الجيوسياسي.

الآفاق الاقتصادية والمالية

السياق الاقتصادي الكلي المحلي

أدت ممارسات النظام البائد خلال سنوات الثورة السورية بين عامي 2011 و2024 إلى تدمير واسع في الاقتصاد السوري، مع انكماش في النشاط الاقتصادي يصل إلى نحو 80% وأدت الأزمة السورية إلى انهيار الاستثمار والتجارة الخارجية، وتدهور كبير في مستويات المعيشة. كما ترك ربع السكان في فقر مدقع، وخلق تحديات كبيرة أمام القطاعات الاقتصادية الأساسية. ودفع ذلك أيضاً إلى ارتفاع معدلات التضخم واستنزاف احتياطيات القطع الأجنبية.

كان عام 2025 عام التحول. فقد أنهت سياسة مالية منضبطة العجوزات المفرطة، وشهدت الليرة السورية ارتفاعاً مقابل الدولار الأمريكي للمرة الأولى منذ ما قبل 2010. وبدأ الاقتصاد عملية الانفتاح، أولًا على الأسواق الداخلية مع توحيد الأراضي السورية وعمليات المؤسسات الاقتصادية، ثم الاندماج بالأسواق الإقليمية والدولية من خلال إزالة العقوبات وجذب الاستثمار الدولي. وقد تعزز التعافي الاقتصادي في 2025 كذلك بعودة نحو 1،100،000 سوري، وتحسن الأمن في أنحاء البلاد. وقد خفّف من ذلك جزئياً، تحدٍ في السيولة في بداية العام، فيما أضعف الجفاف الشديد إنتاجية القطاع الزراعي.

الآفاق الاقتصادية والمالية

الآفاق الاقتصادية لعام 2026: نمو على أسس جديدة

ستُيسِّر الأسس الموضوعة الآن نمواً اقتصادياً قوياً في عام 2026.

يمثل عام 2026 أول عام كامل منذ عقود يحصل فيه الاقتصاد السوري على تخفيف ملموس من القيود الهيكلية على النشاط الاقتصادي؛ مع نهاية العقوبات والتجزئة، واستقرار العملة، والتزام حكومي بتيسير الاستثمار. ومن المتوقع أن يدفع ذلك النمو الاقتصادي خلال عام 2026 وعلى المدى المتوسط.

ويقدر أن يعكس النمو الأقوى توسعاً في جانب الطلب، مدعوماً بتحسن الطاقة الاستيعابية للعرض، لا سيما مع قيام العائدين من السوريين بتوسيع الاستهلاك والاستثمار، وجلبِهم كذلك مهارات ومعرفة ورأس مال إلى داخل الاقتصاد.

ومن المتوقع أن يتوسع الإنفاق الحكومي بشكل كبير مع استعادة وظائف الدولة الأساسية وتوحيد الدولة. ومن المتوقع أن تساهم الزيادة في الإنفاق في الموازنة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مقارنةً بعام 2025، أن يسمح لوصول الخدمات الحكومية والاستثمار العام إلى شريحة أوسع من السكان مع تحسن القدرة على التنفيذ.

ستساهم الزيادة المتوقعة في الاستهلاك الخاص مع تعافي تدفقات السكان وسبل تحقيق الدخل. حيث يقدر أن يعود نحو مليون سوري إضافي في عام 2026، بينما يُتوقَّع ارتفاع تحويلات المغتربين بعد تخفيف القيود المالية وقيود السفر.

ومن المتوقع أن يزداد النشاط الاستثماري عبر قطاعات متعددة. ومن المتوقع أن تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العقارات والإنشاءات، والنقل، والطاقة، والسياحة، بما يدعم النشاط على المدى القريب وتكوين رأس المال.

وسيساهم تحسن بيئة الاستثمار مع قيام الإصلاحات عبر أجهزة الدولة بتقليل المعوقات والحواجز أمام النشاط الخاص. حيث تهدف التغييرات داخل المؤسسات والشركات المملوكة للدولة والإصلاحات الإدارية الأوسع إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتقليل مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، بما يزيد الحيز المتاح للاستثمار الخاص المنتج.

الآفاق الاقتصادية والمالية

الآفاق الاقتصادية لعام 2026: نمو على أسس جديدة

ستُيسِّر الأسس الموضوعة الآن نمواً اقتصادياً قوياً في عام 2026.

ومع تخفيف قيود إمدادات الطاقة مع استمرار تعافي سلاسل الإمداد. يتوقع أن يتضاعف إنتاج النفط والغاز في عام 2026 مع تعافي الإنتاج من الانخفاضات التراكمية المسجلة خلال 2011–2024، بينما يقدر أن يواصل إنتاج الكهرباء ونقلها النمو الذي لوحظ في عام 2025.

كما ستدعم التحويلات المالية وتحويلات العاملين في الخارج نشاطاً اقتصادياً أعلى مع استعادة الروابط مع الشبكات المالية العالمية. حيث يقدر أن تؤدي إعادة الربط إلى خفض تكاليف المعاملات وتحسين القدرة التنافسية، بناءً على استعادة نظام "سويفت SWIFT" في 2025، والذي زاد بشكل ملحوظ من سرعة المعاملات.

ومن المتوقع أن تتراجع المعوقات الإدارية مع عودة عمليات الحكومة إلى وضعها الطبيعي. ويُتوقع أن يسهِّل التقدم في إزالة التأخيرات في الموافقات والمدفوعات والوثائق الحركة والتجارة داخل البلاد.

ومن المرجح أن تُعوَّض هذه الآثار جزئياً باستمرار آثار الجفاف على القطاع الزراعي، والانخفاض الكبير في التمويل الإنساني الدولي، واستمرار عدم اليقين الجيوسياسي. كما أن حجم إعادة الإعمار المطلوبة يعني أن بناء القدرات الحكومية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المخطط لها يظل أولوية.

ويُعد تجدد التضخم، بالنظر إلى النمو المتوقع، خطراً رئيسياً. وتلتزم الحكومة بالحفاظ على استقرار الأسعار كجزء من التزامها الأوسع بتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الآفاق الاقتصادية والمالية

توقعات المؤشرات الاقتصادية الكلية

تلتزم الحكومة ببناء إطار اقتصادي كُلّي موثوق وشفاف لدعم السياسة المالية. وتمثل هذه الموازنة وهذه التقديرات الأولية الخطوة الأولى على هذا المسار.

لقد أتاح استمرار عمل مؤسسات الدولة والاستقرار خلال عام 2025 إعداد توقع اقتصادي وطني موحد لعام 2026. وتواجه هذه التوقعات درجة من عدم اليقين. ولذلك فإن الافتراضات التي استند إليها في إعداد موازنة 2026 هي افتراضات متحفظة بشكل معتدل.

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة بنسبة تتراوح بين 8-10 في المائة خلال عام 2026، تأخذ هذه الأرقام في الاعتبار معدلات النمو السابقة في سورية قبل 2010، مع التعديل لأثر التحركات السكانية المتوقعة وإتاحة أثر تعافٍ محافظ يعكس التوجهات الاقتصادية السورية بعد التحرير وتوحيد البلاد ورفع العقوبات.

ومن المتوقع أن يؤدي التزام الحكومة بعدم التمويل بالعجز إلى استمرار استقرار الأسعار، مع نمو معتدل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

أهداف الموازنة العامة للدولة ومستهدفاتها

تساهم موازنة 2026 في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على ثلاثة مرتكزات أساسية

توجهات ومستهدفات موازنة 2026

ترسيخ الإدارة الرشيدة للمال العام

ترسيخ مفهوم المساءلة ومتابعة وتقييم أداء ونفقات الجهات العامة

ترسيخ الشفافية والإفصاح المالي المنتظم للموازنة

تحسين الخدمات الأساسية ومستويات المعيشة

مواصلة إصلاح منظومة الأجور والرواتب وإطلاق مبادرات لمكافحة الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية

تحسين جودة حياة المواطن والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم

الدعم والإعانات الاجتماعية

استمرار تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، مع الحرص على تخفيف آثار التحولات الاقتصادية على المواطنين، عبر مراجعة مستمرة لبرامج الدعم لضمان استجابتها للاحتياجات المتغيرة.

تحفيز النمو الاقتصادي الشامل

تعميق الإصلاح المؤسسي وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية العامة

الشراكة والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص المحلي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة والأجنبية لمشاريع البنية التحتية

المشاريع والمبادرات التنموية

استمرار الحكومة في تنفيذ المشاريع والإستراتيجيات والمبادرات التنموية، مع التركيز على كفاءة الإنفاق وضمان تحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات.

تشجيع وتمكين القطاع الخاص

تواصل الحكومة جهودها في دعم وتمكين القطاع الخاص باعتباره شريك أساسي في التنمية الاقتصادية، من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتوسيع الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات

ترسيخ الاستقرار وتمكين القطاع الخاص لدعم إعادة الإعمار وتعزيز الاستدامة والتنمية

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

أبرز توجهات

موازنة العام 2026م

ملخص تقديرات موازنة 2026

الإيرادات المتوقعة

958.8 مليار ليرة سورية جديدة

8.716 مليار دولار

و من أهمها

- 50% الإيرادات من الضرائب والرسوم والجمارك
- 28% الإيرادات من النفط والغاز
- 22% إيرادات متنوعة أخرى*

النفقات المقدرة

1،156.7 مليار ليرة سورية جديدة

10.516 مليار دولار

و من أهمها

- 60% النفقات الجارية
- 27% النفقات الاستثمارية
- 13% الدعم والضمان الاجتماعي

العجز المقدر

197.9 مليار ليرة سورية جديدة

1.799 مليار دولار

العجز من الناتج المحلي

5.3%

قيمة الناتج المحلي الإجمالي المتوقع 33.7 مليار دولار

1 دولار أمريكي يعادل 110 ليرة سورية جديدة، قد تختلف المبالغ بسبب التدوير

* بدلات الخدمات، وإيرادات أملاك الدولة، وفوائض مؤسسات اقتصادية، ومنح.

الأداء المالي لتنفيذ موازنة الدولة لعام 2025 وموازنة 2026...

2025

الإيراد
384 مليار ليرة سورية جديدة
3.493 مليار دولار

النفقات
379 مليار ليرة سورية جديدة
3.447 مليار دولار

الفائض
5 مليار ليرة سورية جديدة
46+ مليون دولار

2026

الإيراد
958.8 مليار ليرة سورية جديدة
8.716 مليار دولار

النفقات
1،156.7 مليار ليرة سورية جديدة
10.516 مليار دولار

العجز
197.9 مليار ليرة سورية جديدة
1.799 مليار دولار

1 دولار أمريكي يعادل 110 ليرة سورية جديدة، قد تختلف المبالغ بسبب التدوير

الأداء المالي للدولة من عام 2023 و حتى موازنة 2026...

- كما هو موضح في الرسم البياني (بالمليون دولار) فإننا نرى انه تم تحقيق وفر لأول مرة في الدولة منذ عام 1990 بسبب الإدارة المالية الرشيدة في عام 2025م، وسنبني على تلك الممارسات والخبرات خلال عام 2026م.
- تبلغ موازنة الدولة لعام 2026م ثلاثة اضعاف موازنة الأعوام السابقة لتصبح أكثر من 10 مليار دولار.

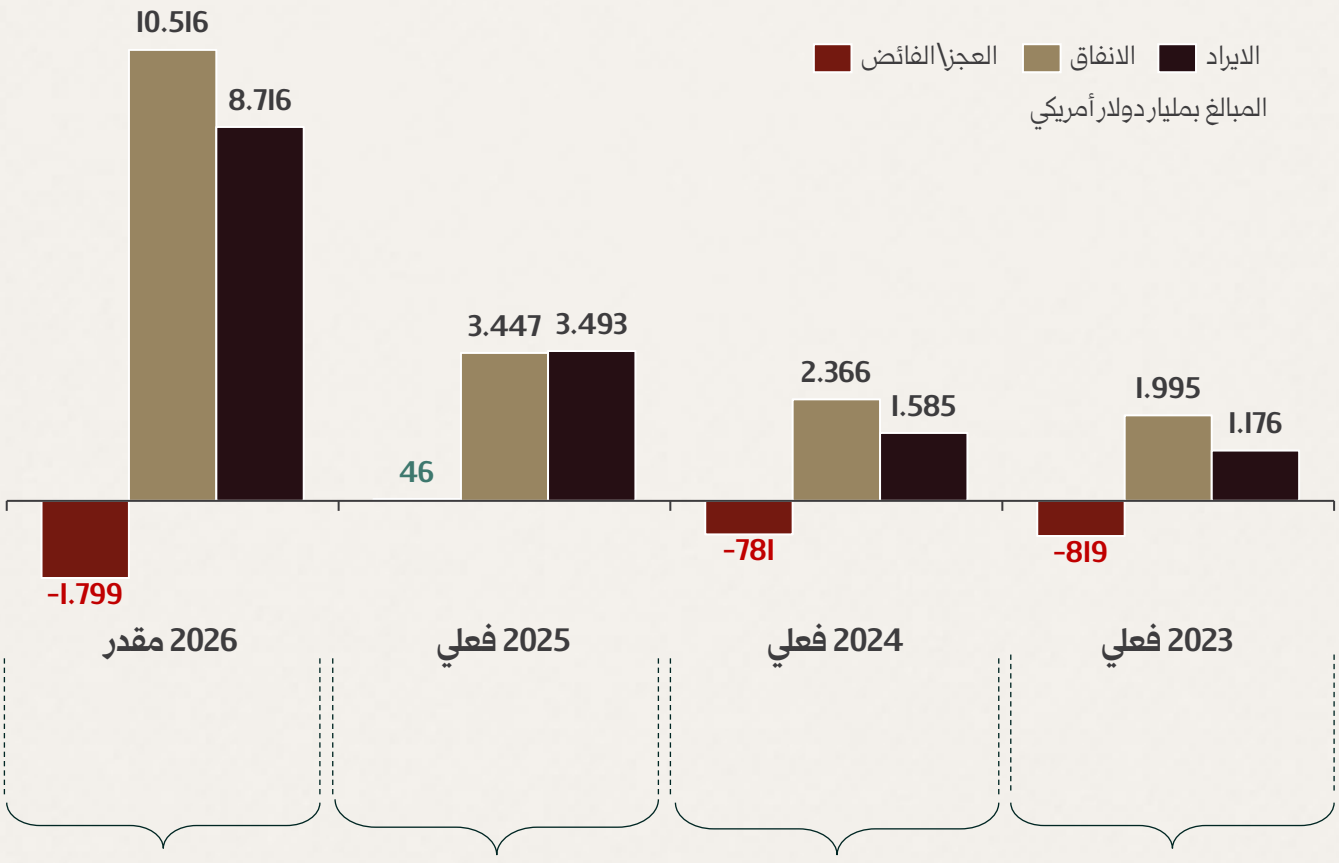

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

القطاعات الحكومية

القطاعات الحكومية...

في وطننا، التنمية ليست مجرد مشاريع تُشيّد، بل هي رؤية تُصاغ من أجل المواطن، ولمستقبل يليق بتطلعاته. إذ تتسارع وتيرة الإنجاز، وتترسخ قيم الكفاءة والعدالة والتمكين، ومع كل خطوة، يكون المواطن حاضراً في قلب السياسات والقرارات، ومشاركاً في البناء، ومستشعراً للأثر. تنقسم القطاعات الى ثلاثة تصنيفات رئيسية:

01 الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية

يهدف هذا القطاع إلى توفير خدمات صحية وتعليمية لضمان الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية لجميع المواطنين دون تمييز. كما يركّز على بناء منظومة حماية اجتماعية تُساند الفئات الأكثر احتياجاً وتضمن حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع.

02 الدفاع والامن الوطني

يهدف القطاع إلى حماية الدولة وضمان استقرارها ويعمل على تعزيز جاهزية القوات والأنظمة الأمنية لضمان الاستجابة السريعة والفعّالة. كما يسعى إلى ترسيخ بيئة آمنة تُحافظ على سلامة المواطنين، وتحفز الاستثمار وتدعم التنمية المستدامة.

03 الخدمات العامة

يسعى هذا القطاع إلى تقديم خدمات حكومية فعّالة وموثوقة تُلبي احتياجات المواطنين بمنتهى الكفاءة. ويعمل على تطوير البنية التحتية والإجراءات لضمان سهولة الوصول الى الخدمات الأساسية.

الايرادات المتوقعة حسب أنواعها الحكومية لعام 2026

958.8 مليار ليرة سورية جديدة

8.716 مليار دولار

اجمالي الايرادات المتوقعة

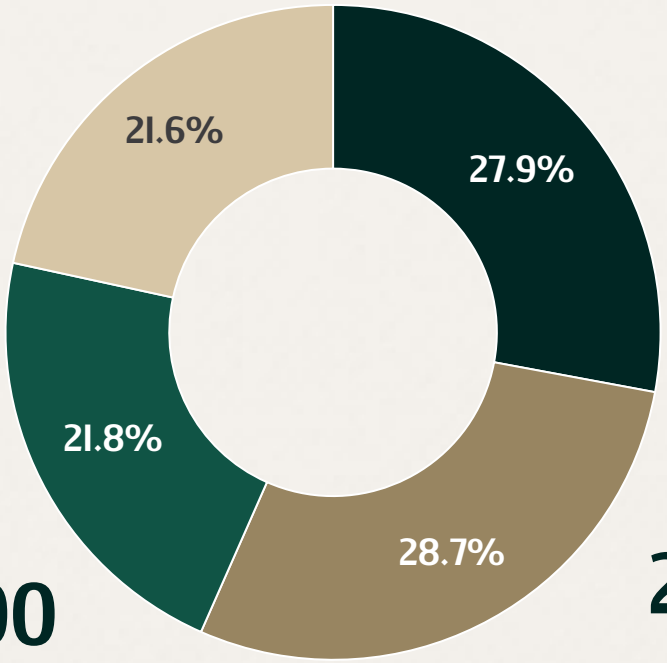

2.434
الإيرادات من النفط والغاز

2.500
الإيرادات من الضرائب والرسوم

1.900
إيرادات الرسوم الجمركية

1.882
الديرادات من عوائد الاستثمارات للدولة

1 دولار أمريكي يعادل 110 ليرة سورية جديدة، قد تختلف المبالغ بسبب التدوير

النفقات المقدرة حسب القطاعات الحكومية لعام 2026

اجمالى النفقات المقدرة

1،156 مليار ليرة سورية جديدة

10.516 مليار دولار

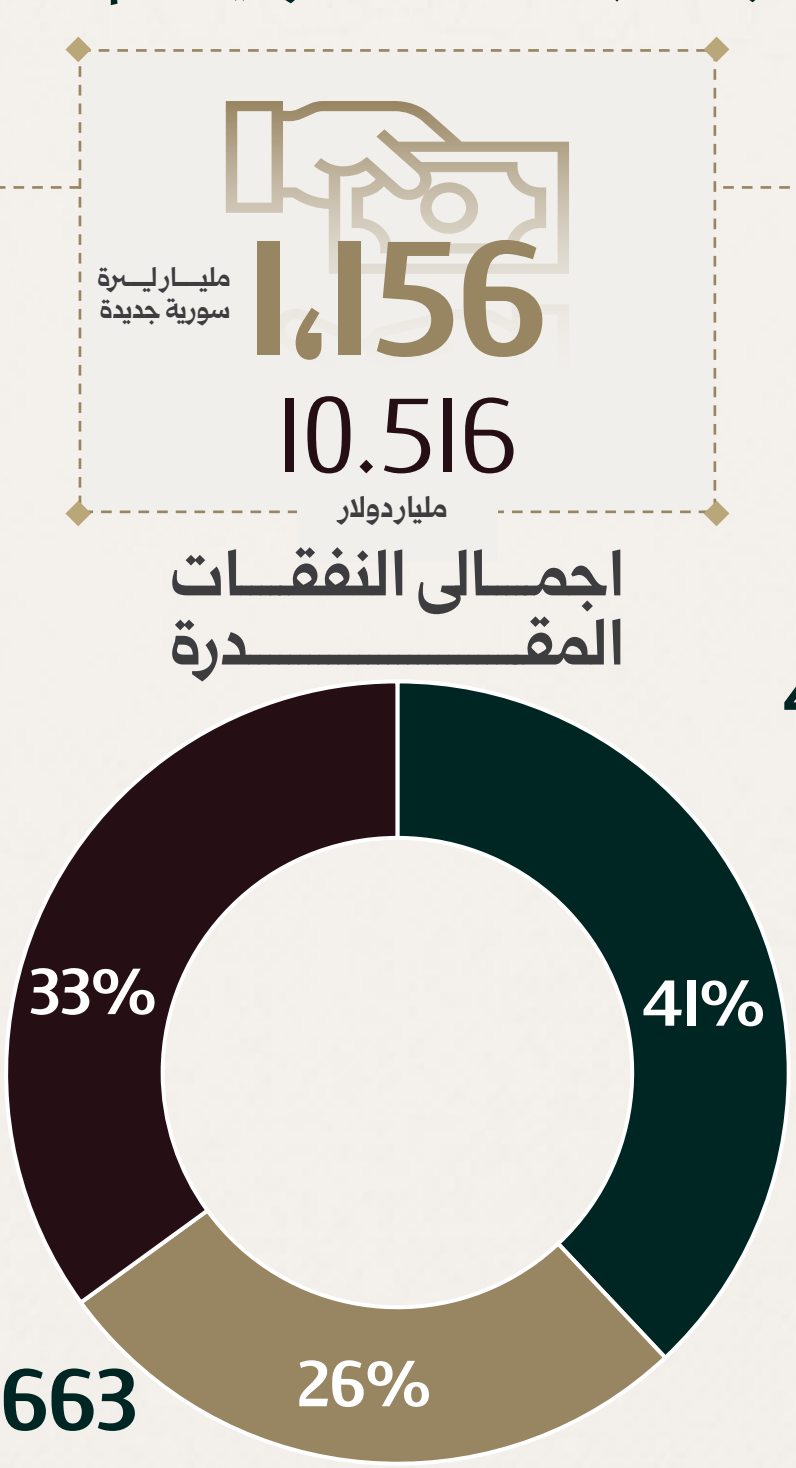

4.353
الإنفاق على الأنشطة الصحية والتعليمية والحماية الاجتماعية

3.500
الإنفاق على أنشطة الدفاع والامن الوطني

2.663
الإنفاق على أنشطة الخدمات العامة

1 دولار أمريكي يعادل 110 ليرة سورية جديدة، قد تختلف المبالغ بسبب التدوير

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

أعمال وأنشطة ومستهدفات القطاعات الحكومية

المبادرات الحكومية المشتركة التي تهم المواطن (2/1)

تطلق الحكومة مجموعة من المبادرات والمشاريع والخطط التي تهدف إلى تعزيز تحسين الخدمات الأساسية ومستويات المعيشة وتحفيز النمو الاقتصادي، وتشمل:

مواصلة جهود تحسين الرواتب والأجور: ستواصل الحكومة اتخاذ خطوات لزيادة أجور القطاع العام بهدف تحسين مستوى المعيشة وتعزيز القدرة الشرائية للأسر. تندرج هذه الزيادات ضمن إصلاح أوسع لمنظومة الأجور الرواتب، مع مراعاة تحقيق التوازن بين تحسين الدخل والحفاظ على الاستقرار المالي. تشمل زيادات نوعية في أجور بعض الوظائف لتعزيز القدرة على جذب الكفاءات والخبرات اللازمة.

إطلاق الخطة الوطنية لمكافحة الفقر وتحسين سبل العيش: تعمل الحكومة على تبني خطة وطنية شاملة لمكافحة الفقر وتحسين سبل العيش، تهدف إلى خفض معدلات الفقر والفقر المدقع بشكل كبير وتدريجي خلال السنوات القادمة. ترتكز الخطة، المتوقع إطلاقها خلال عام 2026، على تنشيط الاقتصاد، ودعم سبل العيش، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية لتمكين الأسر من الخروج من دائرة الفقر.

مبادرة سورية بدون مخيمات: تعمل الحكومة على إنهاء ظاهرة المخيمات تدريجياً من خلال دعم عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية وتأمين الخدمات الأساسية والبنية التحتية لهم. تشمل الجهود إعادة تأهيل الطرق والكهرباء والمرافق والخدمات التعليمية والصحية والإسكان والتأهيل المهني، بما يضمن عودة آمنة وكريمة واستعادة الاستقرار المجتمعي، خاصةً محافظات ادلب وحلب وحماة واللاذقية.

تنمية منطقة الجزيرة السورية والمناطق المتضررة في عموم سورية: تضع الحكومة السورية تنمية منطقة الجزيرة والمناطق المتضررة في الجنوب وبقية المحافظات السورية، في صدارة أولوياتها، لما تمتلكه من موارد زراعية وطبيعية كبيرة تشكل ركيزة للاقتصاد الوطني. تشمل الجهود دعم الإنتاج الزراعي، وتطوير البنية التحتية، وإعادة تأهيل شبكات الطرق والري والخدمات الأساسية، بما يحفّز النشاط الاقتصادي في المنطقة ويعزز من فرص العمل ويدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الاهتمام بقطاعي الصحة والتعليم: تولي الحكومة في موازنة عام 2026 اهتماماً كبيراً بقطاعي التربية والتعليم والخدمات الصحية. حيث يتم توجيه المزيد من الموارد لإعادة تأهيل المشافي والمركز الطبية والمدارس، إضافة لتحسين نوعي في الخدمات، مع مراعاة زيادات نوعية في أجور العاملين لديهم.

المبادرات الحكومية المشتركة التي تهم المواطن (2/2)

إعادة تنشيط الاقتصاد وتحفيز الإنتاج: تعمل الحكومة على إعادة تنشيط الاقتصاد من خلال التركيز على إعادة تشغيل المنشآت المتضررة، ومعالجة التشوهات القائمة، وتمكين القطاع الخاص ليقود النمو وخلق فرص العمل. وإطلاق العديد من الإجراءات التحفيزية لدعم إعادة تشغيل المنشآت، وتقديم إعفاءات وتسهيلات مرتبطة بإعادة الإنتاج الفعلي. كما تشمل الجهود معالجة القروض المتعثرة بهدف تخفيف الأعباء عن المقترضين، وإعادة دمجهم في النشاط الاقتصادي، وتحسين أوضاع القطاع المصرفي وتعزيز قدرته على التمويل. بالتوازي، تواصل الحكومة العمل على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، بما يدعم جذب الاستثمارات تدريجياً، ويعزز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

إطلاق مشاريع استثمارية: ستواصل الحكومة جهودها في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، حيث سيتم خلال عام 2026 الإعلان وبدء تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية, وفي مختلف الجغرافيا السورية، بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة و خلق فرص عمل.

تطوير البنية التحتية للاتصالات والتحول الرقمي واقتصاد المعرفة: تعمل الحكومة على تعزيز البنية التحتية للاتصالات كأحد الممكنات الأساسية للنمو الاقتصادي والتحول الرقمي، من خلال إطلاق وتنفيذ مشروعي "برق نت" و"سيلك لينك" الاستراتيجيين، الهادفين إلى تحسين جودة وسرعة خدمات الإنترنت والربط الرقمي على المستوى الوطني والإقليمي. كما تشمل الجهود ضخ استثمارات إضافية في قطاع الاتصالات الخليوية، وتحديث الشبكات والبنية التحتية الرقمية، بما يدعم تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية، ويحفّز بيئة الأعمال، ويعزز فرص الاستثمار في الاقتصاد الرقمي.

الربط الإقليمي عبر مشاريع الطرق: تعمل الحكومة على تطوير شبكة الطرق الوطنية وتعزيز الربط الإقليمي مع الدول المجاورة لدعم حركة التجارة والنقل. تشمل هذه الجهود إعادة تأهيل الطرق الدولية والرئيسة والممرات الاستراتيجية التي تربط المدن والموانئ والمراكز الاقتصادية بالأسواق الإقليمية.

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة العدل

01 **منظومة عدلية أكثر استقلالاً**، بقنوات مؤسسية لمعالجة شكاوى المواطنين، وضبط المخالفات داخل المنظومة العدلية، وحصر العدالة بالقضاء، بما يحدّ من الفوضى والعدالة الفردية. وتعززت النزاهة والكفاءة عبر تفعيل التفتيش القضائي، وأتمتة العمل وأرشفة ملفات القضاة والمساعدين، إلى جانب تحسين أوضاع القضاة والعاملين

02 **بنية قضائية أكثر تطوراً**، مع افتتاح وإعادة تفعيل مجمّعات وقصور عدلية وتحسّن جاهزية المحاكم، ولا سيما في المناطق المتضررة. وتوحّدت المنظومة القضائية بإلحاق القضاء العسكري بوزارة العدل وإعادة تأهيل محاكمه المتضررة، بما في ذلك المباني التي تعرّضت للحرق في دمشق واللاذقية وحلب

03 **مسار مؤسسي وقانوني واضح للعدالة الانتقالية**، يشمل توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفق منهجيات قانونية معتمدة، ومعالجة ملفات الإعدام خارج القضاء والوفيات تحت التعذيب، والتنسيق مع الجهات المختصة وهيئة المفقودين لكشف الحقيقة وحفظ حقوق الضحايا. وترسّخ مبدأ المساءلة عبر محاكمات علنية لمرتكبي الانتهاكات، بما في ذلك أحداث الساحل والسويداء، ما يدعم انتقالاً منظّماً نحو العدالة ويعزّز السلم الأهلي

مستهدفات 2026 لوزارة العدل

01 تعميق **الإصلاح القضائي المؤسسي** عبر استكمال أتمتة العمل القضائي وتوسيع الأرشفة الإلكترونية، وتفعيل إدارة التشريع لتحديث التشريعات، وتعزيز التفتيش القضائي، وتطوير البنية التنظيمية والتقنية لوزارة العدل والجهات التابعة لها، بما يعزز الكفاءة واستقلال القضاء، إلى جانب دعم كفاية القضاة وتأمين احتياجاتهم المهنية واللوجستية واحتياجات المحاكم

02 توسيع **الوصول إلى العدالة** وتعزيز الشفافية والتواصل مع المواطنين من خلال تبسيط الخدمات العدلية وتحسين إجراءات التقاضي وتعزيز قنوات التواصل، بما يضمن عدالة ناجزة وسريعة ويعزز ثقة المجتمع بالمؤسسة القضائية

03 استكمال بناء **منظومة عدالة انتقالية شاملة ومستدامة** عبر كشف الحقيقة، والمحاسبة وفق الأصول القانونية، وجبر الضرر للضحايا، وضمان عدم الإفلات من العقاب، وترسيخ المحاكمات العلنية والعادلة، بما يدعم المصالحة المجتمعية وبناء دولة القانون

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة المالية

01 إصلاح منظومة الضرائب والرسوم، بما يعزز تبسيط الإجراءات والعدالة الضريبية وتنافسية القطاع الضريبي السوري، ويخدم أغراض **جذب الاستثمارات، وتشجيع القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية** ويرسخ الثقة مع القطاع الخاص

02 تطوير إطار وآليات اعداد الموازنة العامة للدولة بما في ذلك تحديث القانون المالي الأساسي، وإطلاق مشروع لتطوير الإدارة المالية الحكومية لضبط الانفاق العام بما يتماشى مع الموارد المتاحة مع تحقيق تحسن في الأجور والرواتب. مكن ذلك من **تحقيق فائض بسيط هو الأول منذ قرابة أربعة عقود**.

03 رُفعت الحجوزات الاحتياطية عن أموال نحو عشرات الآلاف من المواطنين، بعد استكمال الإجراءات القانونية، وأُتخذت إجراءات تحفظية في حالات يُشتبه بكسبها غير المشروع لحماية المال العام. كما أُعيدت المصادرات لنحو عشرين ألف شخص. هذه الخطوات أعادت **الثقة بالعدالة المالية** ودور الدولة في إنصاف وحماية حقوق المواطنين.

مستهدفات 2026 لوزارة المالية

01 اطلاق **استراتيجية الوزارة** للفترة 2026-2030 واستراتيجية مكافحة الفقر وتحسين سبل العيش، واعداد الاطار متوسط الأجل للموازنة العامة وخطة **لتطوير الإيرادات غير الضريبية**، مع **مباشرة تطبيق الإصلاحات الضريبية**، بما في ذلك المرحلة الأولى من الفوترة الالكترونية، **وتحسين خدمات المتعاملين**، إضافة الى انجاز تسويات المديونية الخارجية.

02 التقدم في إصلاح وتطوير **قطاع التمويل**، مع اطلاق خطة لتطوير قطاع **أسواق المال**، وخطة تطوير **قطاع التأمين**، والعمل على اصلاح **حوكمة الشركات المملوكة للدولة**، إضافة **لتطوير المهن المالية** وفقاً للمعايير الدولية.

03 شفافية ومساءلة أعلى في الإنفاق العام من خلال ترسيخ المتابعة والتقييم لأداء ونفقات الجهات العامة ونشر التقارير المالية بشكل دوري **لتعزيز الثقة ورقابة المجتمع على المال العام**

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الاقتصاد والصناعة

01 **إطار مؤسسي أكثر تكاملاً لإدارة الاقتصاد الوطني** من خلال إعادة تفعيل وتنظيم الجهات التابعة للوزارة، وتوحيد الإشراف على الأصول والعقارات والمنشآت الاقتصادية، واستعادة الدور الوظيفي للإدارات الاقتصادية والتجارية والصناعية بعد معالجة التشابكات المؤسسية وحل أو دمج كيانات قائمة

02 **تشغيل جزئي وكلي لعدد كبير** من منشآت القطاع العام الصناعي، ودخول أكثر من 600 منشأة إنتاجية إلى المدن الصناعية، وتحديث الإطار الاستثماري للمدن الصناعية، وإلغاء احتكارات قائمة، وتوسيع منح التراخيص والإعفاءات، ما أسهم في تحريك الإنتاج المحلي وتصريف المخازين الراكدة وتعزيز القدرة الصناعية الوطنية

03 **نشاط اقتصادي وتجاري متجدد** عبر إعادة تشغيل مدينة المعارض بكامل جاهزيتها، وتنظيم الدورة الأولى لمعرض دمشق الدولي بعد التحرير، واستضافة معارض قطاعية متخصصة، إلى جانب توسيع قنوات التواصل الاقتصادي الخارجي عبر تشكيل ثمانية مجالس أعمال مشتركة ثنائية ومتعددة، وتعزيز حضور المنتج السوري في المعارض والأسواق الإقليمية

مستهدفات 2026 لوزارة الاقتصاد والصناعة

01 **إعادة تنظيم وتفعيل المنظومة المؤسسية الاقتصادية** من خلال دمج الجهات المتداخلة، وإعادة هيكلة الإدارات التابعة، وتجميع الأصول والعقارات الاقتصادية، وتفعيل هيئات دعم الإنتاج والصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

02 **إعادة تشغيل وتوسيع القاعدة الصناعية والإنتاجية** عبر صيانة وتشغيل منشآت القطاع العام، وتحديث نظام الاستثمار في المدن الصناعية، واستحداث مدن صناعية جديدة، وتوسيع منح التراخيص والإعفاءات، ودعم المواصفات والمخابر والتدريب المهني والتقني.

03 **تنشيط الحركة التجارية والمعرضية** وتعزيز الانفتاح الاقتصادي من خلال إعادة تشغيل مدينة المعارض وتنظيم المعارض الوطنية والقطاعية، وتشكيل مجالس أعمال مشتركة، ودعم الصادرات، وتطوير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتحسين البنية التحتية للأسواق وسلاسل التوريد

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الطاقة

01 **توفر مستقر للمحروقات والمنتجات البترولية** على مدار العام دون أزمات، ما مكّن المواطنين من متابعة أعمالهم اليومية دون انقطاع

02 **ارتفاع إنتاج الكهرباء** المتاح للشبكة من نحو 1300 إلى 3000 ميغاواط، ما انعكس على تحسّن التغذية، تخفيف الانقطاعات، **ودعم استمرارية الخدمات الأساسية والقطاعات الحيوية**

03 اعتماد أكبر على **الطاقة المتجددة** في تشغيل محطات مياه الشرب من خلال إدخال 14 ميغاواط من الطاقة الشمسية، ما يدعم **استدامة الخدمة ويقلل الاعتماد على الوقود التقليدي**

مستهدفات 2026 لوزارة الطاقة

01 تركيب عدادات ذكية تساعد على ضبط الاستهلاك **وتعزيز الترشيد وتحقيق عدالة في التوزيع**. هذه الخطوة تمنح المواطنين قدرة أوضح على متابعة استهلاكه، وتحد من الهدر، وتساعد على وصول الخدمات بشكل أكثر توازناً لجميع المناطق

02 **تأهيل المحطات الكبرى** وفق أنظمة تحكم آلي متكاملة لرفع مستوى موثوقيتها التشغيلية، حيث تقل الأعطال المفاجئة ويجعل الخدمات الكهربائية والمائية أكثر استقراراً، بما **يعزز استقرار الخدمات** المقدمة للمواطنين

03 تأهيل حقول النفط والغاز وزيادة الاعتماد على المنتجات المحلية لتلبية الاستهلاك المحلي، مما يعزز **الأمن الطاقي للبلد** ويجعل تأمين احتياجات المواطنين أكثر استقراراً، مع تقليل تأثير الظروف الخارجية على توفر المشتقات

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الأوقاف

01 **حضور أوسع للخطاب الديني المعتدل وترسيخ القيم الأخلاقية** في المجتمع من خلال نشاط دعوي وإرشادي منتظم في المساجد والمراكز الدينية، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويدعم الاستقرار المجتمعي

02 **تحسّن إدارة الأملاك الوقفية واستدامة مواردها** عبر حصرها وتوثيقها وتوجيه عوائدها لدعم الأنشطة الدينية والخدمية، بما يزيد من أثرها الاجتماعي

03 **توسّع خدمات التعليم الديني وتحسّن بيئته** من خلال افتتاح ثانويات ومعاهد جديدة وتأمين كوادر دينية مؤهلة، بما يضمن انتظام تقديم الخدمات الدينية في مختلف المناطق

مستهدفات 2026 لوزارة الأوقاف

01 **إعادة إعمار المساجد المتضررة** وتفعيل دورها الديني والتربوي والاجتماعي، بما يعزز حضور المسجد كمركز لترسيخ القيم الأخلاقية والقضايا السامية في المجتمع

02 **تعزيز خطاب ديني جامع** يخفف الخلافات ويقرّب بين مختلف التوجهات، من خلال دعم وتطوير التعليم الشرعي وإطلاق برامج تعليمية إلكترونية

03 **حصر الأوقاف وتنميتها وإدارتها بشفافية**، وتوجيه ريعها لخدمة المجتمع والتعليم الشرعي والأنشطة الدينية والاجتماعية بما يعود بالنفع المباشر على المواطنين

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة التربية والتعليم

01 **مدارس أكثر أماناً وجاهزية للطلبة والمعلمين** بعد ترميم وإعادة تأهيل 1140 مدرسة في مختلف المحافظات، ما يوفر صفوفاً آمنة وبيئة تعليمية داعمة تساهم في رفع جودة التعليم

02 **توفر مستقر للكتب المدرسية** مع طباعة وتوفير نحو 17.5 مليون كتاب، ما يضمن انطلاقة منضبطة للعام الدراسي ويمنح الطلبة مواد تعليمية موحدة تساعدهم على متابعة دروسهم دون عوائق

03 **بيئة مدرسية أكثر راحة واستقراراً** خلال الشتاء نتيجة توفير مواد التدفئة للمدارس، ولا سيما في المناطق الأشد برودة، ما يضمن استمرار الدوام ومنع انقطاع العملية التعليمية

مستهدفات 2026 لوزارة التربية والتعليم

01 دعم المعلم وتعزيز استقراره المهني من خلال تخصيص اعتمادات مالية لتحسين أوضاع المعلمين والعاملين في القطاع التربوي، من خلال صرف التعويضات المستحقة، وتوسيع برامج التدريب والتأهيل التربوي، بما ينعكس إيجاباً على **جودة التعليم** واستقرار الكوادر التعليمية

02 تعزيز الدعم الموجه للطلبة عبر تحسين البيئة التعليمية، وتوفير مستلزمات التعليم الأساسية، وتطوير العملية الامتحانية بما يضمن **تكافؤ الفرص التعليمية** ويرفع مستوى التحصيل العلمي

03 استكمال ترميم وتأهيل المدارس المتضررة لضمان جاهزية أكبر عدد من المدارس **لاستقبال الطلبة**. هذا يساهم في عودة الدوام بسرعة أكبر، ويعيد الحياة التعليمية للمجتمعات التي تضررت منشآتها

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

01 **إطار تشريعي وتنظيمي محدث للتعليم العالي** يعزّز استمرارية الدراسة وتوحيد البنية الجامعية الوطنية، من خلال إعادة الطلاب المنقطعين والمستنفدين منذ عام 2011، ودمج الجامعات المحدثة في ظروف استثنائية، وإصدار الخارطة الوطنية للتعليم العالي، إلى جانب إعداد مشروع قانون تنظيم الجامعات الجديد

02 **سياسات قبول جامعي أكثر عدالة وشفافية** وتكافؤاً للفرص، عبر توحيد مفاضلات القبول الجامعي وإلغاء آليات القبول الاستثنائية المعمول بها سابقاً وتخفيض الرسوم الجامعية، ما أتاح قبول نحو ربع مليون طالب مستجد في الجامعات السورية

03 **منظومة داعمة للبحث العلمي التطبيقي وربطه بالاحتياجات الوطنية والتنمية المستدامة**، عبر تأسيس حاضنات أعمال جامعية متخصصة مثل Evotec و Digit، إلى جانب مراكز أبحاث العلاجات الحيوية ووحدات دعم النشر الخارجي.

مستهدفات 2026 لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

01 **استكمال التحول الرقمي وحوكمة البيانات** في قطاع التعليم العالي عبر اعتماد خطة وطنية للتحول الرقمي تشمل التعليم الإلكتروني والمدمج، والخدمات الطلابية والإدارية الرقمية، والمفاضلات الرقمية، وبطاقة الطالب والمريض.

02 **تعزيز التعليم التقاني والمهني وربطه باحتياجات سوق العمل** وتحديث البرامج الأكاديمية وفق الأولويات الوطنية والإطار الوطني للمؤهلات، ودمج مهارات المستقبل ضمن الخطط الدراسية، وإدخال مسارات تشمل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وعلوم البيانات، والتقانات الطبية والصحة الرقمية، والزراعة الذكية، والطاقات المتجددة، والمياه والبيئة

03 **تطوير منظومة صحية جامعية وطنية متكاملة** عبر موائمة المناهج مع احتياجات النظام الصحي الوطني، وتطوير المشافي الجامعية كمراكز تميّز وعلاج مرجعي، وتوجيه البحث العلمي نحو الأولويات الصحية والأمن الحيوي

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الصحة

01

جاهزية أعلى للخدمات الطبية التخصصية بعد إعادة افتتاح 53 خدمة وقسماً طبياً وارتفاع عدد المشافي الفعّالة إلى 89 مشفى، ما أتاح تقديم الرعاية الصحية لما يقارب 9,876,068 مواطناً خلال عام 2025.

02

استجابة إسعافية أسرع وقدرة أعلى على التعامل مع الحالات الطارئة بعد زيادة عدد سيارات الإسعاف الفعّالة بنسبة 102% ، ما خفّض زمن الاستجابة إلى 17 دقيقة في بعض المناطق، مع الاستجابة لنحو 60,000 حالة إسعافية خلال عام 2025.

03

استمرارية خدمات غسيل الكلى للمرضى بعد تعزيز القدرة التشغيلية للمشافي ورفع عدد الأجهزة إلى 833 جهازاً، ما مكّن من تقديم أكثر من 216,495 جلسة مجانية خلال عام 2025، بما في ذلك نحو 20,000 جلسة إضافية مقارنة بالعام السابق، مع ضمان توفر المستلزمات الطبية والدوائية

مستهدفات 2026 لوزارة الصحة

01

إعادة تأهيل البنية التحتية الصحية:
نستهدف في عام 2026 متابعة ترميم وتحديث مرافقنا الصحية، مع التركيز الخاص على رفع جاهزية 1,334 مركزاً صحياً تعمل حالياً في جميع المحافظات، لضمان وصول الخدمة الطبية لكل قرية ومنطقة

02

تفعيل مركز طوارئ الصحة العامة (حماية وطنية شاملة):
نستهدف التشغيل الكامل لـ مركز عمليات طوارئ الصحة العام (PHEOC) حيث سيكون هذا المركز هو العين الساهرة لضمان جاهزية ومرونة النظام الصحي في مواجهة أي تحديات وبائية أو أزمات طارئة، بما يضمن استقرار الأمن الصحي لكل مواطن

03

التحول الرقمي : نسعى للتوسع الشامل في نظام إدارة المعلومات الصحية (HIS) والسجل الطبي الإلكتروني. هدفنا في 2026 أن يتمكن المواطن من حجز موعده عبر الموبايل مما يقلل الازدحام ويضمن دقة التشخيص

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

01 **اتساع نطاق الحماية الاجتماعية** واستهداف الفئات الأكثر تأثرا من خلال شمول 94,108 مستفيدين من "الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية والأشخاص ذوي الإعاقة ومصابي الحرب" ضمن برامج التحويلات النقدية، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويحد من الفقر متعدد الأبعاد

02 **تحسّن حماية الأطفال** عبر خفض نسبة الأطفال المتسولين بنسبة 60% في عدد من المحافظات، وتأمين بيئة رعاية بديلة وآمنة لـ 253 طفلاً داخل مراكز رعاية متخصصة

03 **اتساع نطاق التمكين الاجتماعي-الاقتصادي** للفئات المستهدفة من خلال تفعيل مراكز تمكين الشباب في 8 محافظات لدعم تطوير المهارات وتوسيع فرص العمل وتعزيز مشاركة الشباب، إلى جانب انتظام صرف مستحقات التأمينات الاجتماعية للمتقاعدات والمتقاعدين وتسديد مبالغ إجمالية تُقَّدر بنحو 2.1 تريليون ليرة سورية خلال عام 2025

مستهدفات 2026 لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

01 **إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر متعدد الأبعاد**، والإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية، واستراتيجية التشغيل الوطنية، بما يهدف إلى خفض نسبة البطالة بنسبة 50% خلال خمس سنوات

02 **إنشاء نظام وطني موحد** للبيانات الاجتماعية يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز العدالة في الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية

03 **تعزيز بيئة مجتمعية قائمة** على الحوار البناء والثقة المتبادلة بما يدعم الاستقرار ويعزز التفاعل الإيجابي بين مكونات المجتمع المتنوعة

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الإعلام

01 **مشهد إخباري وطني أكثر حضوراً ومهنية**، مع انطلاق الإخبارية السورية وتطوير المسارات التحريرية والإخبارية، بما يعزز تقديم المحتوى الإخباري الرسمي بشكل أكثر انتظاماً ووضوحا

02 **منصة رسمية أكثر فاعلية لنقل الخبر والمعلومة**، مع إعادة تفعيل وكالة الأنباء السورية «سانا» كمرجع إخباري وطني لنقل المعلومات

03 **إعادة الصحافة الوطنية المكتوبة والرقمية**، من خلال إعادة إطلاق مؤسسة الوحدة وإصدار «صحيفة الثورة السورية» بصيغتيها المطبوعة والرقمية، بما يوسّع قنوات الوصول إلى المحتوى الإعلامي

مستهدفات 2026 وزارة الإعلام

01 **تطوير المنصات الإعلامية الوطنية** عبر إعادة إطلاق إذاعة دمشق والمؤسسة العربية للإعلان، وإطلاق الفضائية السورية، بما يعزز حضور الإعلام الرسمي وتنوع قنواته

02 **تعزيز الحضور الإعلامي في المحافظات** من خلال تفعيل مديريات الإعلام ورفع جاهزيتها التشغيلية والتنسيقية

03 إنشاء مركز للتواصل الحكومي **لتوحيد الرسائل الإعلامية وتعزيز التنسيق والشفافية** في التواصل مع الرأي العام

منجزات 2025 لوزارة الإدارة المحلية والبيئة

01 **جاهزية أعلى لمنظومة الإدارة البيئية** ودعم القرار البيئي، من خلال تفعيل البنية التحتية المخبرية ومنظومة المرصد البيئي، واستكمال مسح الموارد المائية (الأنهار الطبيعية)، ووضع خطط خفض التلوث والمراقبة البيئية المتكاملة للموارد المائية وفق الأحواض المائية.

02 **تعافٍ متزايد للنظم البيئية** وحضور بيئي دولي فاعل لسورية، عبر استعادة النظم البيئية للغابات المتأثرة بالحرائق ودعم سبل عيش المجتمعات المحلية المتضررة، إلى جانب المشاركة في المؤتمرات البيئية الدولية وتنفيذ الاتفاقيات البيئية

03 **مستوى أعلى لمنظومة الإدارة المحلية** وجودة الخدمات المقدّمة للمواطنين، من خلال اعتماد هيكلية موحدة للوحدات الإدارية وتفعيل أكثر من 1,470 وحدة إدارية، ورفع جودة خدمات البنى التحتية، وتقليص الإجراءات الورقية والمدد الزمنية لتقديم الخدمات

مستهدفات لوزارة الإدارة المحلية والبيئة

01 **تحسين الواقع البيئي** وإدارة المخاطر المناخية عبر الاستثمار في إدارة النفايات وتحويلها إلى فرصة استثمارية، وإنشاء نظام وطني للرصد المناخي، وتعزيز الاستعداد والاستجابة لمخاطر الجفاف من خلال خطة عمل وطنية وحافظة مالية مخصصة.

02 **تطبيق التحول الرقمي** في الوحدات الإدارية ورفع كفاءة تقديم الخدمات بما يحقق جودة أعلى للخدمات وسرعة أكبر في إنجاز المعاملات

03 **تنفيذ مشاريع حيوية للبنى التحتية** واستعادة الخدمات المحلية الأساسية في مختلف المحافظات، ولا سيما الأشد تضرراً من الحرب، مع تنشيط المؤسسات المحلية في المناطق المعاد دمجها لضمان جاهزية الوحدات الإدارية لتلبية احتياجات المواطنين

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الاتصالات وتقانة المعلومات

01 **جاهزية أعلى لتطوير البنية التحتية للاتصالات** وتعزيز الربط الدولي عبر إطلاق مشروعي سيلك لينك وبرق، وتطوير السعات الدولية والكبل البحري القائم، وتوقيع "ميدوسا" كأول كيبل بحري عالمي لسورية، وطرح تقنية G5، وتحضير قطاع الخليوي قانونياً وتنظيمياً للاستثمار، إلى جانب تفعيل مركزية الشكاوى ضمن الإمكانات المتاحة.

02 **توسّع واستعادة خدمات البريد السوري** والخدمات المالية المرتبطة به على المستويين الوطني والدولي، مع إعادة الاندماج بالبريد الدولي، وتطوير منظومة النقل واللوجستيات، وتهيئة التحول الرقمي للخدمات وبناء الكفاءات الوطنية.

03 إطار وطني للتحول الرقمي والابتكار وبناء الصناعة الرقمية يشمل وضع معايير التحول الرقمي وأمن المعلومات ومتطلبات مراكز البيانات، وتطوير شبكات الجهات العامة، ودعم منظومة الريادة التقنية وربطها بالفرص الاستثمارية والأسواق.

مستهدفات لوزارة الاتصالات وتقانة المعلومات

01 **تنفيذ مشاريع البنية التحتية للاتصالات** وتعزيز الاستثمار في القطاع عبر إطلاق سيلك لينك وبرق نت، وضخ استثمارات في قطاع الخليوي، وإعادة تنظيم رخص مزودي الخدمة، وتحسين السعات الدولية بما يتناسب مع سعة النقل الداخلي

02 **تحويل المؤسسة السورية للبريد** إلى كيان تشغيلي مستدام يمكّن من تطوير خدمات التوصيل والتجارة الإلكترونية والشحن، وتحسين البنية التشغيلية والدعم اللوجستي، ورفع كفاءة الأداء، بالتوازي مع بناء الكفاءات الوطنية وتنشيط خدمات سلاسل الإمداد

03 **إطلاق إطار متكامل للتحول الرقمي والابتكار** وبناء الصناعة الرقمية يشمل سياسات ومعايير التحول الرقمي، وتفعيل وحدات الرقمنة، وتعزيز مراكز البيانات وأمن المعلومات، والتقدم في التوقيع الرقمي والتطبيقات الحكومية، ودعم منظومة الشركات الناشئة وجذب الاستثمارات

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة النقل

01 **عودة انتظام خدمات النقل البري** وإجراءات تسجيل المركبات بعد استكمال الإصلاحات التنظيمية وتحديث الرسوم، ما أتاح تسجيل أعداد كبيرة من المركبات الجديدة، حيث تم إنجاز معاملات تسجيل شملت نحو 335 ألف مركبة دخلت البلاد بعد التحرير.

02 **تعافٍ إسعافي لقطاع السكك الحديدية** واستعادة دوره في نقل المواد الاستراتيجية، حيث جرى نقل نحو 80 ألف طن من الحبوب من المرافئ إلى الصوامع، ونحو 604 آلاف طن من مادة الفيول من المصافي إلى محطات التوليد الحرارية

03 **استعادة عمل منظومة تعليم السياقة** وانتظام التدريب والاختبارات بعد تعديل الرسوم، حيث جرى تدريب نحو 36 ألف متدرّب، تقدّم منهم 23 ألفاً للامتحان، ونجح 14 ألفاً خلال عام 2025

مستهدفات 2026 لوزارة النقل

01 **إطلاق منصة إلكترونية** لتنظيم نقل البضائع بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يحقق رفع الكفاءة والتنافسية، وعدالة توزيع الأحمال بين الشاحنات، وتقليص نسب العودة الفارغة

02 **استكمال أعمال الصيانة الإسعافية** للطرق الأكثر تضرراً في المحافظات المحرّرة، وإطلاق برنامج وطني شامل لصيانة شبكة الطرق المركزية، استناداً إلى تقييم فني متقدم لحالة طبقات الرصف الطرقي

03 **تنفيذ التأهيل البنيوي** لطريق مطار دمشق الدولي، ولا سيما المقطع الواصل بين المطار والحدود اللبنانية، وفق أفضل المعايير العالمية، بما يحقق مستويات أعلى من الانسيابية والسلامة المرورية، ويعزز الأثر البصري والحضاري للطريق

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الزراعة

01 **زيادة الإنتاج المحلي للقمح** نتيجة دعم الزراعة بالبذور والأسمدة واعتماد أصناف أكثر إنتاجية ومقاومة للجفاف، ما يحد من تقلبات أسعار الخبز

02 **تحسن توفر المنتجات البحرية** في الأسواق نتيجة استثمار حصة سورية من أسماك التونة، بما يدعم الصيادين ويعزز استقرار الأسعار للمستهلك

03 **تعزيز صحة الثروة الحيوانية** عبر برامج تحصين مجانية، ما يقلل الأمراض والخسائر ويدعم استقرار توفر اللحوم والألبان بجودة أعلى

مستهدفات 2026 لوزارة الزراعة

01 تعزيز الأمن الغذائي وزيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية من خلال تحسين الإنتاجية والتوسع في الزراعات المروية بالأنظمة الحديثة، مما **يعزز الأمن الغذائي**، ويقلل الاعتماد على الاستيراد، مما ينعكس على استقرار أسعار المواد الأساسية للمواطن

02 إعادة بناء وتطوير الثروة الحيوانية من خلال إطلاق **حملة الترقيم الوطني** للثروة الحيوانية مع تعزيز الخدمات البيطرية ودعم مشاريع التنمية الريفية والتصنيع الغذائي. مما يساعد الأسر الريفية على زيادة دخلها من مشاريع صغيرة ذات **مردود مستدام**

03 تأهيل الغابات وإشراك المجتمعات المحلية في حمايتها وإدارتها مما يعزز الحفاظ على البيئة، ويوفر **مناطق طبيعية آمنة** للمواطنين، كما يحد من مخاطر الحرائق ويحمي الموارد الطبيعية

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الأشغال العامة والإسكان

01 تخطيط عمراني أكثر دقة نتيجة **تحديث بيانات الأراضي والمناطق العمرانية** وتطوير المخططات وتحويلها إلى نسخ رقمية دقيقة، ما يدعم تنفيذ مشاريع خدمية أسرع وأكثر توافقاً مع احتياجات المناطق

02 استجابة أسرع في **معالجة الأضرار السكنية والخدمية** من خلال اعتماد آلية مبسطة وواضحة للتقييم، ما يسهّل وصول الفرق المختصة إلى المناطق المتضررة ويختصر الوقت على المواطنين بعد الحوادث

03 توسّع خيارات السكن المتاحة عبر **تحسين برامج الإسكان الاجتماعي والتعاوني** وتسليم وحدات سكنية جديدة، إلى جانب ترميم وحدات أخرى، بما يقلل فترات الانتظار ويوفر دعماً عملياً للأسر

مستهدفات 2026 لوزارة الأشغال العامة والإسكان

01 تسليم أكثر من 11 ألف وحدة سكنية ضمن **برامج السكن الاجتماعي** والتعاوني. هذا التوسّع يتيح لشريحة واسعة من المواطنين فرصة للحصول على **سكن مستقر**، ويدعم الاستقرار العائلي ويخفف الأعباء المعيشية المرتبطة بتأمين مسكن

02 إطلاق 300 مشروع جديد ومعالجة 570 مشروعاً راكداً أو متعثراً ضمن قطاع التشييد والدراسات. بهدف **انعاش قطاع البناء** وتوفير فرص عمل للعاملين بهذا القطاع

03 إدراج 650 وحدة عقارية ضمن **خطة المزادات**، إضافة إلى طرح 50 من **فرص الاستثمار الجديدة** مما يتيح للمواطنين خيارات أوسع لامتلاك العقارات أو الاستفادة من **الفرص الاستثمارية**، ويسهم في تحريك السوق وتوفير حلول سكنية وتجارية متنوعة.

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الثقافة

01 حضور ثقافي نشط في المحافظات عبر فعاليات متنوعة ونشاط مديريات الثقافة والآثار والمتاحف، إلى جانب مشاركة مميزة في معرض دمشق الدولي **لإبراز المسار التاريخي لسورية**

02 اتساع **وصول المواطنين إلى الإنتاج الثقافي والفني** من خلال نشاط المكتبة الوطنية ودار الأوبرا والمسارح، وتنظيم الندوات والمؤتمرات، وتفعيل مؤسسات النشر والسينما

03 انتشار أوسع للفعاليات الثقافية عبر المهرجانات والأنشطة المتنقلة واستضافة مبدعين عرب، ما يتيح للمواطنين **فرصاً أكبر للمشاركة الثقافية**

مستهدفات 2026 لوزارة الثقافة

01 تنظيم معارض للكتاب والفنون التطبيقية، إلى جانب مهرجانات فنية وسينمائية تهدف **لتنشيط الحركة الثقافية**. هذه الفعاليات تمنح المواطنين خيارات متنوعة للترفيه والمعرفة، وتخلق أجواء عامة تحفّز التفاعل الاجتماعي وتعزز الاستقرار المجتمعي

02 تطوير آليات استثمار القلاع والمواقع الأثرية للحفاظ على قيمتها التاريخية واستخدامها **سياحياً وثقافياً** بشكل أفضل. مما يتيح للمواطنين زيارة أماكن أثرية مهيأة بشكل جيد ويعزز في دعم الاقتصاد المحلي، مما ينعكس على خدمات أفضل في المناطق المحيطة بها

03 تطوير البرامج والأنشطة بما يضمن وصول الثقافة إلى مختلف شرائح المجتمع، **ودعم المواهب المحلية**، وتعزيز الهوية الثقافية الوطنية واطلاق الشراكات مع الجهات العامة والمنظمات الدولية والإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني والمحلي، بهدف تنفيذ مشاريع ثقافية وتنموية مشتركة.

أعمال وانشطة 2025 لوزارة السياحة

01 حلّ مشكلات المشاريع المتوقفة **وتقديم التسهيلات للمستثمرين** مما أسهم في إعادة تشغيل هذه المنشآت و مما خلق فرص عمل جديدة و زيادة مصادر الدخل للعاملين و تحسين مستوى المعيشة.

02 افتتاح كبرى الفنادق بعد اعادة تأهيلها الى **احدث معايير الضيافة** و رفع مستوى الخدمات الفندقية مما أعاد النشاط السياحي لهذه المناطق.

03 تم العمل على **تحسين كفاءة التشغيل** في الفنادق ورفع مستوى عدد من المنشآت السياحية. هذا التطوير انعكس على جودة الخدمات وأسهم في رفع مستوى رضا الزوار والمقيمين. كما أدى إلى تنشيط القطاع السياحي، ما خلق فرصاً اقتصادية إضافية في المجتمعات المحلية.

أعمال وأنشطة 2026 لوزارة السياحة

01 **تحسين البنى التحتية** لترقية 108 فندقا و ذلك عبر توفير برامج تمويلية ميسرة بالتعاون مع البنوك المحلية لزيادة الطاقة الاستيعابية و الارتقاء بجودة الخدمات السياحية مما سيسهم في خلق حراك اقتصادي حول هذه الفنادق بما يفيد أصحاب المحال والمجتمع المحيط.

02 تم التعاقد لمشروع وادى قنديل فى محافظة اللاذقية بمساحة 515 هكتار مما سيخلق فرص عمل جديدة و يعطي **المنطقة دفعة تنموية** تعزز من جودة الحياة اليومية للمواطنين.

03 اطلاق مشروع زرزر باركس حول بحيرة زرزر إلى جانب تطوير موقع أرض كيوان لإنشاء مساحات عامة حديثة. هذه المشاريع ستوفر **مناطق ترفيهية آمنة** وجاذبة للعائلات و دعم الروابط الاجتماعية بين الناس.

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الرياضة والشباب

01 **جاهزية أعلى لمنشآت اللعب والمنافسة الرياضية** في مختلف المحافظات نتيجة تأهيل 8 صالات رياضية مغلقة، وتطوير 5 ملاعب بالعشب الصناعي، وصيانة وتعشيب 7 ملاعب بالعشب الطبيعي، ما أتاح استخدام هذه المنشآت لاستضافة بطولات محلية وتنظيم نشاطات رياضية منتظمة

02 **تحسّن مرافق دعم الرياضيين والإقامة والتجهيز** من خلال تأهيل فندقين لإقامة الرياضيين وإنشاء 5 صالات رياضية مخصصة لممارسة مختلف الألعاب، بما يعزز جاهزية المنشآت لاستضافة الأنشطة والبطولات الرياضية

03 **استدامة أفضل لتطوير القطاع الرياضي** وتعزيز دوره الاقتصادي عبر إتاحة فرص استثمارية في جميع المحافظات، ما أسهم في زيادة العائدات الاستثمارية بنسبة 42% ودعم تمويل المنشآت والأنشطة الرياضية

مستهدفات 2026 لوزارة الرياضة والشباب

01 **رفع مستوى المنتخبات الوطنية** في الرياضات المختلفة بهدف الوصول إلى تصنيفات متقدمة في البطولات الإقليمية والدولية، من خلال استكمال وتأهيل المنشآت الرياضية الكبرى لتكون مؤهلة لاستضافة البطولات والأنشطة المحلية والدولية

02 **النهوض بالحركة الرياضية في الريف السوري** واستقطاب الشباب لاكتشاف وصقل المواهب الرياضية، عبر تأهيل منشآت رياضية أساسية (ملاعب وصالات) في ريف كل محافظة

03 **إنشاء أكاديميات رياضية متخصصة** لتطوير القدرات البدنية والفنية والتقنية للرياضيين وفق المعايير الحديثة، إلى جانب إعادة كامل ملكيات المدن والمنشآت الرياضية إلى ملكية وزارة الرياضة والشباب بما يتيح تفعيل الخارطة الاستثمارية وزيادة العائدات المتوقعة منها

أعمال وأنشطة 2025 لوزارة الطوارئ و ادارة الكوارث

01 **بيئة أكثر أماناً للمواطنين** نتيجة تنفيذ أكثر من 122 ألف استجابة طارئة **شملت الإسعاف والإطفاء والإنقاذ والإخلاء**، ما أسهم في تقليل المخاطر ودعم الاستقرار اليومي

02 **مناطق سكنية أكثر أماناً** بعد تطهير 966 منطقة من الألغام والذخائر غير المتفجرة، ما مكّن الأهالي من **العودة إلى منازلهم واستئناف النشاط الاجتماعي والاقتصادي**

03 **قدرة أفضل على التخطيط والاستجابة** من خلال المسح الشامل لمواقع الأنقاض وإعداد خرائط دقيقة للأضرار، إلى جانب حماية مساحات واسعة من الغطاء النباتي أثناء الاستجابة لحرائق الغابات

مستهدفات 2026 لوزارة الطوارئ و ادارة الكوارث

01 تطوير **منظومة إنذار مبكر** متعددة القطاعات يتيح مشاركة المعلومات بسرعة مع السكان، بما في ذلك التنبيهات المتعلقة بالسيول، الفيضانات أو حرائق الغابات، مما يمنح المواطنين الوقت الكافي لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لتعزيز الشعور بالأمان وتقليل الارتباك المجتمعي

02 العمل على رصد المخاطر التي قد تتطور إلى كوارث، وتحليل المناطق الأكثر عرضة للتأثر، لاتخاذ **التدابير الوقائية** و تقليل من تأثير أي حادث طارئ و توفير بيئة أكثر استقراراً للمواطنين ويحدّ من الخسائر على حياتهم وممتلكاتهم، ويساعدهم على ممارسة نشاطاتهم اليومية بثقة وطمأنينة

03 الوصول لشبكة واسعة تضم أكثر من **10 آلاف متطوع مدرّب** ومرتبط بالمجتمعات المحلية يساهم في خلق دعم مباشر للمواطنين داخل المحافظات. هذه الفرق التطوعية تعزز روح التعاون، وتوفر مساندة أثناء الحوادث، وتشارك في نشاطات مجتمعية تعيد بناء الثقة بين الناس، مما يحسّن التفاعل الاجتماعي ويرفع مستوى التكافل داخل المجتمع.

أعمال وأنشطة 2025 لهيئة التخطيط والإحصاء

01 **مواءمة مؤسسية أوسع في التخطيط التنموي** على مستوى الدولة، تجسدت في اعتماد 17 استراتيجية قطاعية متوسطة الأمد (2026–2028)، ما أدى إلى وضوح الأولويات الوطنية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام

02 **جاهزية مؤسسية أعلى** لقياس الأداء الحكومي بعد تشغيل المنظومة الوطنية للرصد والتقييم وتدريب الكوادر المركزية والمحلية، بما أتاح متابعة منهجية للنتائج ورفع مستوى المساءلة والشفافية

03 **تحسن جودة القرارات الاقتصادية والاجتماعية** استناداً إلى تنفيذ 7 مسوح إحصائية استراتيجية، وفّرت بيانات محدثة حول الأمن الغذائي وسوق العمل والقطاعات الإنتاجية، ما مكّن من سياسات أكثر دقة واستجابة للاحتياجات الفعلية

مستهدفات 2026 لهيئة التخطيط والإحصاء

01 إعداد 14 **خطة تنمية محلية للمحافظات السورية**، بما يرسخ التخطيط اللامركزي ويعكس أولويات كل محافظة.

02 **تطوير نموذج التوازن الاقتصادي وبناء جداول المدخلات والمخرجات** كأداة تحليلية لقياس الترابط بين القطاعات ودعم التخطيط الاقتصادي الكلي.

03 **تنفيذ 8 مسوح وطنية** لجمع البيانات الإحصائية، تشمل 7 مسوح نوعية ومسحاً دورياً للأسعار، لإنتاج مؤشرات اقتصادية واجتماعية محدثة على المستوى الوطني.

أعمال وأنشطة 2025 لهيئة الاستثمار السورية

01 العمل على تحقيق تحول ملموس في بيئة الاستثمار نحو **التنفيذ الفعلي للمشاريع**، من خلال الانتقال من مذكرات التفاهم إلى مشاريع قائمة في قطاعات حيوية تشمل الطاقة، السياحة، الطيران، الزراعة والصناعة، بما يعزز الثقة الاستثمارية ويترجم الفرص إلى نتائج اقتصادية ملموسة.

02 متابعة تحسين **جاهزية البنية التحتية الداعمة للاستثمار**، خاصة في قطاعي الطاقة والنقل، إلى جانب المساهمة في إطلاق مشاريع استراتيجية في التوليد، وإعادة هيكلة مرافق رئيسية مثل مطار دمشق الدولي لرفع كفاءته التشغيلية واستيعابه المستقبلي.

03 **تعزيز دور القطاع الخاص والشراكات الاستثمارية** من خلال دعم مساعي إعادة تأهيل الأصول الحكومية وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية، بما يدعم النشاط الصناعي ويحفّز النمو الاقتصادي، إضافة إلى تحسين بيئة الأعمال عبر تطبيق أفضل الممارسات التشغيلية وتفعيل النافذة الواحدة لتبسيط وتسريع الإجراءات.

مستهدفات 2026 لهيئة الاستثمار السورية

01 تعزيز **تنافسية البيئة الاستثمارية** من خلال إنشاء مركز تحكيم دولي يوفر إطاراً قانونياً متقدماً لتسوية النزاعات، بما يدعم ثقة المستثمرين ويواكب المعايير الدولية في حماية الاستثمار.

02 المساهمة في تنظيم وتطوير **قطاع التطوير العقاري وإطلاق مشاريع استراتيجية** على مستوى الجمهورية، بما يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل واسعة، ودعم إعادة الإعمار والتنمية الحضرية.

03 دعم **القطاعات الحيوية المحفزة للاستثمار**، مثل قطاع الكهرباء، وإطلاق شركة طيران اقتصادية تعزز الربط مع الأسواق العالمية، بما ينعكس إيجاباً على تدفقات الاستثمار والسياحة. والمساهمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات القيمة المضافة وبناء شراكات استراتيجية مع مستثمرين عالميين، وتنفيذ جولات ترويجية دولية في الأسواق الرئيسية، بما يعزز موقع سوريا كوجهة استثمارية واعدة.

وزارة المـالـيـــــــــة

MINISTRY OF FINANCE